**للنشر فورًا:** 10/1/2023 ***الحاكمة كاثي هوكول***

***الملاحظات كما تم إعدادها: الحاكمة هوكول تلقي خطاب حالة الولاية لعام 2023***

***يتضمن جدول أعمال "تحقيق حلم نيويورك" 147 مبادرة حاسمة لجعل نيويورك ميسورة وأكثر قابلية للعيش وأكثر أمانًا***

***استراتيجية "عقد الإسكان في نيويورك" لمعالجة أزمة الإسكان في نيويورك، وبناء 800,000 منزل جديد خلال العقد المقبل***

***خطة تحويلية لتعزيز رعاية الصحة العقلية وزيادة القدرة على العلاج العقلي للمرضى الداخليين بمقدار 1,000 سرير وإضافة 3,500 وحدة سكنية تخدم الأفراد المصابين بأمراض عقلية***

***مبادرات واستثمارات رئيسية في السلامة العامة لخفض جرائم الأسلحة النارية والعنف***

***رفع الحد الأدنى للأجور سنويًا وتعديلها وفق مؤشر التضخم، مما يساعد سكان نيويورك على معالجة ارتفاع تكاليف المعيشة***

***برنامج الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتصدي للتغيرات المناخية***

***165 مليون دولار لإغاثة أكثر من 800,000 مشترك في المرافق***

***خطة لجعل رعاية الأطفال في نيويورك ميسورة التكلفة وقابلة للوصول ومنصفة بقدر أكبر***

***يتوفر كتاب حالة الولاية هنا***

ألقت الحاكمة كاثي هوكول اليوم خطاب حالة الولاية لعام 2023 الذي أوضحت فيه خطتها لتحقيق حلم نيويورك. في الخطاب، حددت الحاكمة هوكول المكونات الرئيسية لجعل نيويورك ميسورة وأكثر قابلية للعيش وأكثر أمانًا.

تتوفر ملاحظات الحاكمة كما تم إعدادها أدناه:

شكرا لك، نائب الحاكمة ديلجادو. أنا فخور لوجودك بجانبي ونحن نقدم خدماتنا لشعب نيويورك. وشكرًا لك القس الدكتور دبليو ريتشاردسون على هذا الدعاء الجميل.

أود أيضًا أن أشكر شركائي في الحكومة مراقب الولاية توم دينابولي. المدعية العامة للولاية تيش جيمس. زعيمة الأغلبية في مجلس الشيوخ أندريا ستيوارت كوزينز. رئيس الجمعية كارل هيستي. زعيمة الأغلبية عضو الجمعية كريستال بيبولز ستوكس. زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ روب أورت. زعيم الأقلية عضو الجمعية ويل باركلي. قضاة محكمة الاستئناف في نيويورك. العمدة آدمز ورؤساء البلديات ومديرو المقاطعات من جميع أنحاء الولاية. الحاكم السابق ديفيد باترسون. أعضاء حكومتي. ممثلين عن العمال والضيوف الكرام.

زملائي المسؤولين المنتخبين، إنه لشرف لي أن أعود إلى أخيرًا إلى هذه القاعة لألتقي معكم شخصيًا. قبل عام واحد فقط، أجبرنا أوميكرون على أن نكون بعيدين. اليوم، أتحدث مباشرة ليس فقط إليكم ولكن إلى أولئك الذين نتشرف بخدمتهم.

أعزائي سكان نيويورك، بعد ثلاث سنوات صعبة للغاية ومأساوية ومؤلمة، أنا فخور بأن أقول إن ولايتنا قوية، لكن لدينا العمل الذي يتعين علينا القيام به.

في العام الماضي، وفي مواجهة المصاعب الهائلة وعدم اليقين، تحملنا. لقد أثبتنا للعالم أن نيويورك قد تتعرض لضربة. لكننا دائمًا، دائمًا، ننهض.

لهذا السبب، أنا متفائلة بشأن العام المقبل والمستقبل. لا يزال أمامنا بعض التحديات الكبيرة ولكن بذل الجهود من أجل الصواب يستحق دائمًا المثابرة.

إنني أشعر بالقوة عندما أعرف أننا إذا اجتمعنا معًا، في هذه اللحظة المحورية، وإذا كان منا في مواقع السلطة من يفعلون ما يجب القيام به لشعب نيويورك، فإن إمكاناتنا المشتركة لا حدود لها.

كما قلت في خطابي الافتتاحي: عندما نكون متحدين، لا يوجد ما يمنعنا. وعندما يتعلق الأمر بالجبال التي لم يتم تسلقها بعد، فنحن على استعداد لتسلقها هذا العام بسبب القمم التي وصلنا إليها بالفعل في الماضي.

في عام 2022، قمنا باستثمارات تاريخية لتعزيز وتحديث بنيتنا التحتية؛ وبناء نظام نقل عام على مستوى عالمي؛ وخلق تعليم عام قوي؛ ومواجهة التغيرات المناخية؛ وتحصين نظام الرعاية الصحية لدينا؛ ومساعدة أعمالنا التجارية الصغيرة على التعافي من مرض (Covid)؛ وتحفيز التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء الولاية.

لقد حصلنا على أكبر الاستثمارات في تاريخ الولاية، بما في ذلك 20 مليار دولار من شركة IBM و100 مليار دولار من شركة Micron، مما خلق 50,000 فرصة عمل جديدة. قمنا بتسريع التخفيضات الضريبية للطبقة الوسطى، وقدمنا تخفيضات في ضريبة الأملاك، وعلّقنا ضريبة الغاز عندما وصلت الأسعار في المضخة إلى مستويات قياسية.

لقد مررت ووقعت أكثر من 840 مشروع قانون. ردًا على المأساة، وانتشار وباء العنف المسلح، عززنا قوانيننا الخاصة بسلامة السلاح - والتي كانت بالفعل الأقوى في البلاد.

عندما ألغت المحكمة العليا قضية رو ضد ويد، اتخذنا خطوات جريئة لضمان أن يظل الوصول إلى الرعاية الصحية الإنجابية حقًا من حقوق الإنسان - هنا في نيويورك.

وعلى الرغم من ذلك، حصلنا على إيرادات غير مسبوقة، وتلقينا مساعدات فيدرالية لمرة واحدة، بفضل شركائنا في واشنطن - زعيم الأغلبية شومر، والسيناتور جيليبراند وأعضاء وفدنا في الكونغرس.

وادخرنا أموالًا للأوقات الصعبة أيضًا. إذا نظرنا إلى الوراء، فمن الواضح أن هذا كان شيئًا ذكيًا يجب القيام به بالنظر إلى أنه بعد مرور عام واحد، يتوقع غالبية الاقتصاديين حدوث ركود.

وهو أيضًا أحد الأسباب التي تجعلنا لا نرفع ضرائب الدخل هذا العام. أشكر الهيئة التشريعية على كونها شريكة في مواجهة تحديات عام 2022.

عندما كنت هنا آخر مرة، تحدثت عن حلم نيويورك. على مدى أجيال، جاء الناس من جميع أنحاء العالم إلى هنا سعيًا وراء الحلم الأمريكي.

أنا هنا اليوم لأن هذا الحلم تحقق من قبل عائلتي. وأريد أن يحصل المزيد من سكان نيويورك على نفس الفرص التي أتيحت لعائلتي. هذا هو كل ما يتعلق بالخدمة العامة.

لقد قالت فرانسيس بيركنز العظيمة، وزيرة العمل في عهد روزفلت، ذات مرة: "يجب أن تهدف الحكومة إلى منح جميع الأشخاص الخاضعين لولايتها أفضل حياة ممكنة." هذا كل شيء.

هذا هو العمل. هذا ما نحن هنا لفعله. ولا يمكننا القول أننا انتهينا بعد. لأنه على الرغم من أننا وضعنا الجدول لما ينبغي أن يكون أكثر الأوقات ازدهارًا في تاريخ نيويورك.

إذا كان سكان نيويورك لا يشعرون بالأمان في مجتمعاتنا، وإذا لم يتمكنوا من شراء منزل أو دفع الإيجار، فسيظل الحلم بعيد المنال.

نحن نشهد بالفعل علامات على الهجرة الخارجية التي لا يمكننا تجاهلها، وهو أمر أعرفه جيدًا بحكم نشأتي في غرب نيويورك، في وقت كان من الصعب جدًا العثور على فرص عمل. ولا يمكننا أن نسمح بحدوث ذلك مرة أخرى. الخبر السارّ هو: لا يجب أن يكون الأمر على هذا النحو.

ما سأناقشه اليوم هو نظرة عامة واسعة على السياسات الرئيسية التي ستجعل نيويورك ميسورة وأكثر قابلية للعيش وأكثر أمانًا. دعوني أخبركم كيف نخطط للقيام بذلك.

أولويتي الأولى كانت دائمًا، وستظل دائمًا، الحفاظ على سلامة سكان نيويورك.

ولم يمر يوم لم أركز فيه على هذا الهدف. تسبب الوباء في الكثير من الفوضى في ولايتنا وبلدنا ومجتمعنا نفسه. وكان له تأثير عميق على السلامة العامة.

أدى القلق السائد الذي شق طريقه إلى حياتنا اليومية، والعزلة الاجتماعية والضائقة الاقتصادية، إلى ارتفاع معدلات الجريمة والعنف المسلح على الصعيد الوطني الذي نحاربه الآن.

استجابة لذلك، قمنا بتطوير استراتيجيات جديدة واستثمرنا في برامج جديدة. تعزيز قوانيننا لمنع العنف المسلح من خلال تمرير قوانين أقوى وسد الثغرات. وحظر الأسلحة الهجومية وتوسيع نطاق أهلية الإفراج بكفالة في جرائم السلاح. ومحاكمات أكثر صرامة لضد الاتجار بالأسلحة. وفرض استخدام قانون العلم الأحمر مما أدى إلى أكثر من 5,000 حالة حيث أبقينا الأسلحة بعيدًا عن أيدي الأشخاص الذين لا ينبغي أن يمتلكوها وحافظنا على الأبرياء من التعرض للأذى.

ورفع الحد الأدنى لسن شراء الأسلحة شبه الآلية إلى 21 عامًا. وإطلاق فرقة عمل مكونة من 9 ولايات هي الأولى من نوعها في البلاد بشأن الأسلحة غير القانونية والتي سحبت أكثر من 10,000 بندقية غير قانونية من شوارعنا في العام الماضي. ومضاعفة استثماراتنا في برامج وقف العنف المسلح ثلاث مرات.

لقد تعاونا مع الحكومات المحلية كما لم يحدث من قبل. من وضع المزيد من رجال الشرطة في مترو الأنفاق، إلى إزالة الحواجز في روتشستر، بحيث يعمل أصحاب المصلحة معًا أخيرًا. وبدأت جهودنا تؤتي ثمارها.

في العام الماضي، شهدنا انخفاضًا مضاعفًا في جرائم القتل وإطلاق النار. لكننا ما زلنا بعيدين عن مستويات الجريمة التي كانت سائدة قبل انتشار الوباء - ولا يزال عملنا بعيدًا عن الإنجاز. لم يكن هناك أي جانب من جوانب النقاش حول السلامة العامة أكثر إثارة للجدل من إصلاح الإفراج بكفالة.

كما هو الحال مع الكثير في علم السياسة اليوم، سرعان ما يتحول الحوار إلى نقاش بين معسكرين متعارضين بدون أرضية مشتركة. لكنني أعتقد أن هناك العديد من الأشياء التي يمكن أن يتفق عليها معظم الناس.

أولًا، لا ينبغي أن يحدد حجم الحساب المصرفي لشخص ما إذا كان يجب أن يبقى في السجن، أو يعود إلى المنزل، حتى قبل إدانته بارتكاب جريمة.

كان هذا هو الهدف من إصلاح الإفراج الكفالة. لقد كان صائبًا، وأنا أقف إلى جانبه. ثانيًا، إصلاح نظام الكفالة ليس المحرك الرئيسي لموجة الجريمة الوطنية الناجمة عن تقارب العوامل، بما في ذلك الوباء. وثالثًا، أن قانون إصلاح الإراج بكفالة كما هو مكتوب الآن يترك مجالا للتحسين.

وبوصفنا قادة، لا يمكننا أن نتجاهل ذلك، عندما نسمع كثيرًا من سكان نيويورك أن الجريمة هي شاغلهم الأول. وهكذا، بالنسبة لشركائي في الهيئة التشريعية، فلنبدأ بهذا الفهم المشترك ونجري محادثة مدروسة أثناء عملية الميزانية حول التحسينات التي يمكننا إجراؤها على القانون.

بالطبع، نعلم أن تغيير قوانين الإفراج الكفالة لن يؤدي تلقائيًا إلى خفض معدلات الجريمة. كما أن الاستثمارات القياسية التي نقوم بها في التعليم والإسكان والصحة العقلية، كلها تذهب نحو استقرار المجتمعات ومعالجة أوجه عدم المساواة التاريخية. يجب أن تستمر تلك الاستثمارات.

أقترح أيضًا أكبر استثمار على الإطلاق في مبادرة الولاية للقضاء على العنف باستخدام الأسلحة النارية، والمعروفة باسم الحد من العنف المرتبط بالأسلحة (GIVE)، والتي تنقذ الأرواح في المجتمعات الأكثر تضررًا من عنف السلاح. ببساطة - نحن نستثمر فيما نعرف أنه مُجدٍ.
انخفضت عمليات إطلاق النار في بوفالو بنسبة 32%. في لونغ آيلاند، انخفضت بنسبة 29%. في وستشستر، 27% - جميع مناطق مبادرة الحد من العنف المرتبط بالأسلحة (GIVE).

لقد وجهت أيضًا شرطة الولاية للقيام بدور مباشر أكثر في مكافحة جرائم العنف في مجتمعاتنا. لذلك سنقوم بتوسيع وحدات استقرار المجتمع لشرطة الولاية لتشمل 25 مجتمعًا في جميع أنحاء الولاية.

عندما يتعلق الأمر بالحفاظ على سلامة الناس وحماية رفاههم، فإن إصلاح نظام رعاية الصحة العقلية في نيويورك أمر ضروري - وقد طال انتظاره.

حتى قبل جائحة (COVID)، كانت معدلات المرض العقلي في ارتفاع. ومنذ بداية الوباء، سعى أكثر من واحد من بين كل ثلاثة من سكان نيويورك إلى الحصول على رعاية الصحة العقلية، أو معرفة شخص ما فعل ذلك.

الكثير منهم لا يستطيعون الحصول عليها. الحواجز لا حصر لها على ما يبدو. لا توجد مواعيد متاحة بالقرب من المنزل. التأمين لن يغطي الرعاية. الانتظار الطويل لأسِرَّة الطب النفسي في المستشفيات.

ونتيجة لذلك، أُجبر الناس على المعاناة بصمت. ينمو المرض عندما لا يتم علاجه. وبالتالي، من غير المستغرب أن يستمر عدد الأشخاص الذين يعانون من مرض عقلي في الازدياد.

لقد قللنا من استثمارنا في رعاية الصحة العقلية لفترة طويلة، وسمحنا للوضع بأن يصبح مزريًا للغاية، لدرجة أنه أصبح يشكِّل أزمة سلامة عامة أيضًا.

يشعر سكان نيويورك بالقلق في مترو الأنفاق وفي شوارعنا عندما يرون أفرادًا يبدو أنهم بحاجة إلى المساعدة، وأشخاصًا غير قادرين على رعاية أنفسهم بشكل صحيح، وأشخاصًا يمكن أن يتسببوا في ضرر للآخرين أو لأنفسهم، وأشخاصًا معرضين لخطر الوقوع ضحايا.

إنني أعلن أن عصر تجاهل احتياجات هؤلاء الأفراد قد انتهى. لأن نجاحنا كقادة حكوميين يُقاس بقدرتنا على رفع جميع ناخبينا ودعمهم.

يمثل اليوم انعكاسًا في نهج ولايتنا تجاه رعاية الصحة العقلية. هذا تحول هائل لضمان عدم تجاهل أحد. التغيير الأكثر أهمية منذ عصر إلغاء الطابع المؤسسي في عام 1970.

أنا فخورة بأن أعلن أننا سنستثمر أكثر من 1 مليار دولار ونجري تغييرات حاسمة في السياسة لتلبية احتياجات الصحة العقلية في ولايتنا بشكل نهائي وكامل.

في الوقت الحالي، يعيش ما يقرب من 3,200 من سكان نيويورك الذين يعانون من مرض عقلي شديد أو إدمان في الشوارع ومترو الأنفاق.

في الوقت نفسه، لدينا مستويات غير كافية من أسِرَّة الطب النفسي للمرضى الداخليين وخدمات العيادات الخارجية.

سنضيف 1,000 سرير للأمراض العقلية للمرضى الداخليين، ونموّل 150 سريرًا جديدًا في مرافق الولاية، ونعيد تشغيل 850 سريرًا عقليًا في المستشفيات. هذا هو أكثر من نصف الأسِرَّة التي فقدناها منذ عام 2014 وسوف تخدم أكثر من 10,000 شخص من سكان نيويورك كل عام. وقد تأخرت هذه الإجراءات.

في العام الماضي، طُلب منا زيادة معدلات السداد في المستشفيات لتمكين أسِرَّة الطب النفسي لتكون قابلة للاستمرار من الناحية المالية. لقد فعلنا ذلك، وقدمنا 27.5 مليون دولار من التمويل وتعويضات أعلى. ومع ذلك، لا تزال المئات من هذه الأسرَّة غير متوفرة. وهذا غير مقبول.

لذلك، سنصر الآن على توفير هذه الأسِرَّة ونسعى للحصول على سلطة أكبر لمكتب الصحة العقلية لضمان التعاون الكامل في تحقيق هذه الأهداف. هذا واجب أخلاقي، وهو ضرورة للسلامة العامة.

سنستثمر أيضًا في الخدمات التي تسمح للمرضى بالبدء في إعادة الاندماج بطريقة آمنة لهم وللمجتمع حتى لا يتم دعم أسرة المرضى الداخليين لدينا، لأن خيارات العلاج الأكثر ملاءمة للمرضى الخارجيين غير متوفر.

نحن نعلم أن الإسكان الداعم هو أداة للوقاية والتعافي. لهذا السبب تتضمن خطتي بناء أكثر من 3,500 وحدة سكنية، مدعومة بخدمات الصحة العقلية المكثفة.

وسنضمن عدم تخلف أحد عن الرَّكب مع انتقال المرضى من نوع من العلاج إلى آخر. تتطلب خطتنا مرافق لإخراج المرضى المعرضين لمخاطر عالية إلى خدمات شاملة مكثفة.

وسأقترح تشريعًا يحظر على شركات التأمين رفض الوصول إلى خدمات الصحة العقلية الحرجة.

أخيرًا، سنركز على أطفالنا. لأن الكثير من المدارس لا تقدم أي دعم للصحة العقلية. يحتاج أطفالنا الآن إلى خدمات وقائية لمنعهم من الحاجة إلى خدمات مكثفة في المستقبل.

نهدف إلى تقليل احتياجات الصحة العقلية غير المتحققة في أوساط الأطفال بمقدار النصف على الأقل في السنوات الخمس المقبلة.

لذا، سواء كنا نتحدث عن طفل يعاني من تحديات سلوكية، أو شخص بالغ يعاني من الاكتئاب، لا ينبغي لأحد أن يُترك دون فحص أو موعد مع طبيب أو استشارة. ولا ينبغي أن تكون التكلفة عائقًا.

ويشمل ذلك رعاية أولئك الذين يعانون من الإدمان، وخاصة أولئك الذين يعانون من المواد الأفيونية. هناك الكثير من العائلات، بما في ذلك عائلتي، التي تحملت ألم فقدان أحد أفراد أسرتها.

لهذا السبب سنفعل المزيد، بالعمل مع الشركاء الفيدراليين والمحليين، لوقف تدفق المخدرات غير المشروعة إلى مجتمعاتنا ومعالجة الإضافات القاتلة الجديدة مثل الزيلازين. سنرسل الموارد إلى المناطق التي تعمل على إغلاق موردي الفنتانيل.

سنواصل توسيع نطاق الوصول إلى التكنولوجيا التي يمكنها اكتشاف المواد المضافة القاتلة قبل استخدامها، والتي يمكن أن تعكس الجرعات الزائدة. وسننشئ فرقة عمل جديدة مشتركة بين الوكالات تدرس كل حل ممكن. لأننا يجب أن نواجه هذه الأزمة بالإلحاح الذي تتطلبه.

في البداية، قلت إنه يجب علينا تحسين نوعية الحياة لسكان نيويورك. لكن لا يمكن التحدث حقًا عن جودة الحياة دون التحدث عن تكلفة المعيشة. مع ارتفاع التضخم، ترتفع الأسعار في كل ما تحتاجه العائلات للشراء. علاوة على ذلك، فإن دفع الإيجار الشهري أو الرهن العقاري - مرهق للغاية.

لذلك دعونا نتحدث عن أكبر نفقات الجميع: السكن. أفكر في قصة عائلتي. بدأ والداي حياته الزوجية في موقف للمقطورات. على راتب والدي من مصنع الصلب، تمكن في النهاية من العيش في شقة صغيرة في الطابق العلوي. ومن هناك، ادخر وحصل على منزل صغير في كيب كود.

مع تقدمنا في السن وتغيير والدي لوظيفته. شهدت على نجاح والديّ يتجلى من خلال تطور المنازل التي يمكنهما تحمل تكاليفها. كانا يعرفان مدى أهمية السكن، وقد ربونا على الكفاح من أجل التغيير.

كانا ناشطين، وتطوعا في منظمة تسمى "فرص الإسكان أصبحت متساوية" - في وقت وفي مكان كان فيه ذلك مثيرًا للجدل للغاية.
لقد أدركا أنه من وصول المجتمع إلى إمكاناته الكاملة، فإن المساواة في الحصول على السكن أمر لا بد منه.

لأنه عندما لا يكون هناك سكن كاف للأشخاص من جميع مستويات الدخل، فإنهم يعانون.

وإذا ساءت الأمور بما فيه الكفاية، فإنهم يغادرون بحثًا عن فرصة في مكان آخر.

على مدى السنوات العشر الماضية، وفرت ولايتنا 1.2 مليون فرصة عمل - ولكن فقط 400,000 منزل جديد. أدت العديد من القوى إلى هذا الوضع.

لكن في المقدمة والوسط توجد سياسات استخدام الأراضي المحلية الأكثر تقييدًا في البلاد. من خلال تقسيم المناطق، تمتلك المجتمعات المحلية قوة هائلة للحد من النمو.
بين الحظر الكامل للمنازل متعددة الأسر، وعمليات تقسيم المناطق والموافقات المرهقة، من الصعب - بل من المستحيل - بناء منازل جديدة.

فكروا في ذلك. يريد الناس العيش هنا، لكن القرارات المحلية للحد من النمو تعني أنهم لا يستطيعون ذلك. يمكن للحكومات المحلية ويجب عليها اتخاذ خيارات مختلفة.

قضيت 14 عامًا في الحكومة المحلية، وكان لدى مجتمعنا خطة رئيسية يقودها المواطنون سمحت بالإسكان المستهدف والنمو الاقتصادي، مع الحفاظ على المساحات الخضراء. أعلم أنه يمكن القيام بذلك.

لكنها لم تكن كذلك. بين عامي 2010 و2018، منحت مقاطعات ناسو، وسوفولك، وستشستر، وبوتنام، عددًا أقل من تصاريح البناء للفرد الواحد تقريبًا مقارنة بجميع مقاطعات الضواحي عبر: ماساتشوستس وكونيتيكت وجنوب كاليفورنيا ونيوجيرسي وبنسلفانيا وشمال فيرجينيا.

وعندما يتعلق الأمر بمدينة نيويورك، فإن مناطق المترو الأخرى توفر مساكن جديدة بمعدل ضعفين إلى أربعة أضعاف المعدل الذي نحن عليه. معدل بوسطن هو ضعف تقريبًا. واشنطن العاصمة، ثلاث مرات. سياتل، أربع مرات.

مع انخفاض العرض، يؤدي الطلب إلى ارتفاع الأسعار. ومن الذي يتم الضغط عليه؟ الأسر ذات الدخل المتوسط والأسر ذات الدخل المنخفض.

لهذا السبب، منذ أن أصبحت حاكمة، كان الإسكان في مقدمة وفي جوهر جدول أعمالي. تضمنت الميزانية التي مررنا بها معا العام الماضي خطة مدتها خمس سنوات بقيمة 25 مليار دولار لإنشاء والحفاظ على 100,000 منزل ميسور التكلفة، وهو أكبر استثمار سكني منفرد في تاريخ ولايتنا.

لقد وفرنا المليارات لهيئة الإسكان في مدينة نيويورك (NYCHA)، من خلال إنشاء صندوق المحافظة على الإسكان العام بمدينة نيويورك. لقد أنشأنا برنامج المساعدة القانونية لمنع الإخلاء بقيمة 25 مليون دولار، للتأكد من أن المستأجرين الضعفاء لديهم التمثيل الذي يستحقونه في المحكمة. لقد استثمرنا 539 مليون دولار في صندوق مساعدة أصحاب المنازل ووفرنا 100 مليون دولار في مكملات الإيجار.

تم إنجاز الكثير معًا، وأود أن أشكر زعيمة الأغلبية أندريا ستيوارت-كوزينز ورئيس الجمعية كارل هيستي على إعطاء الأولوية للإسكان.

إنهم يدركون بحق أن الكثير من شعبنا يكافحون من أجل العثور على مكان يسمونه موطنًا لهم، ويتطلعون إلينا من أجل قيادة جريئة. المطلوب اتخاذ إجراء حاسم في الوقت الراهن.

اليوم، أنا فخورة بتقديم عقد الإسكان في نيويورك، وهو استراتيجية رائدة لتحفيز تطوير الإسكان الذي نحتاجه لمجتمعاتنا لتزدهر. لكي ينمو اقتصادنا. ولتزدهر ولايتنا.

يتضمن العقد قائمة واسعة من التغييرات في السياسة التي ستحقق بشكل جماعي الهدف الطموح المتمثل في 800,000 منزل جديد خلال العقد المقبل.

يحدد العقد توقعات واضحة للنمو الذي نحتاجه بينما يمنح في نفس الوقت المناطق الكثير من الأدوات والمرونة والموارد لتحفيز هذا النمو.

سيكون لكل منطقة في جميع أنحاء الولاية هدف لبناء منازل جديدة. في شمال الولاية، الهدف هو أن ينمو مخزون المساكن الحالي بنسبة 1% كل ثلاث سنوات. شمال الولاية، 3% كل ثلاث سنوات.

العديد من المناطق في جميع أنحاء الولاية تحقق بالفعل هذه الأهداف. كثير من الآخرين يقصرون قليلاً.

إن مجرد حفنة من المنازل الجديدة في مدننا وقرانا الصغيرة سيعني أنها أصابت أهدافها. لكن الحقيقة هي أن بعض المجتمعات ستحتاج إلى إحداث تغيير حقيقي لبناء المنازل التي نحتاجها.

هذا ليس نهجًا واحدًا يناسب الجميع. يمكن للحكومات المحلية تحقيق هذه الأهداف كيفما تشاء وتشكيل الطرق التي توسع بها قدرات البناء، مثل إعادة تطوير مراكز التسوق القديمة وحدائق المكاتب، أو تحفيز إنتاج المساكن الجديدة، أو تحديث قواعد تقسيم المناطق لتقليل الحواجز.

نحن نعلم أن هذا طلب كبير. ولهذا السبب ستحصل المناطق على مساعدة من الولاية لتحقيق هذا الهدف المشترك. سنقدم تمويلًا جديدًا كبيرًا للبنية التحتية مثل المدارس والطرق ومياه الصرف الصحي اللازمة لدعم المجتمعات المتنامية.

وسنخفض الروتين للسماح للمشاريع بالمضي قدمًا بسرعة مع الاستمرار في حماية صحة وسلامة وبيئة مجتمعاتنا.

ولكن عندما لا تبذل المجتمعات جهودًا حسنة النية للنمو عندما تضعف مشاريع الإسكان المقترحة دون سبب مشروع، ستنفذ الولاية عملية موافقة جديدة سريعة المسار.

لأن عدم القيام بأي شيء هو تنازل عن مسؤوليتنا في العمل في أوقات الأزمات. يركز عقد الإسكان أيضًا على التنمية الموجهة نحو النقل. نعلم جميعًا أن هيئة النقل الحضري (MTA) هي شريان الحياة لمنطقة مترو مدينة نيويورك، وسنواصل الاستثمار فيها وضمان سلامتها المالية على المدى الطويل.

لقد أدت استثماراتنا في خطوط السكك الحديدية للركاب ذات المستوى العالمي إلى توصيل المزيد من الأشخاص بفرص العمل، وخلق وسط مدينة مزدهر أكثر.

هذا هو السبب في أن المنطق يستدعي بناء مساكن جديدة في تلك المناطق نفسها. هذا ما يحدث في المدن في جميع أنحاء العالم.

لذلك، كجزء من العقد، ستقوم أي بلدية بها محطة قطار بإعادة تقسيم المنطقة على بعد نصف ميل من المحطة، للسماح بإنشاء مساكن جديدة في غضون الثلاث سنوات المقبلة.

أخيرًا، الحقيقة هي أننا لا نستطيع تلبية الطلب على الإسكان بدون برنامج حوافز مثل برنامج (a421) في مدينة نيويورك. بدونها، سيقوم المطورون فقط ببناء وحدات سكنية أو البناء في مكان آخر، وهذه ليست النتيجة التي نحتاجها.

لتحقيق أهدافنا السكنية، سنعمل مع الهيئة التشريعية على بديل لهذا الجزء الحاسم من اللغز.

بشكل عام، هذه الخطة طموحة. لكن هذا ما يتوقعه سكان نيويورك ويستحقونه من قادتهم.

اليوم، نقول لا مزيد من التأخير. لا مزيد من الانتظار لشخص آخر لإصلاح هذه المشكلة. السكن حق من حقوق الإنسان. ضمان بناء مساكن كافية هو الطريقة التي نحمي بها هذا الحق.

هناك قول مأثور، "لا تترك أزمة دون أن تستغلها." ولن نضيع هذه الفرصة. نحتاج فقط إلى أن يقوم الجميع وكل مجتمع بدوره.

سيكون حل أزمة الإسكان لدينا خطوة كبيرة نحو جعل نيويورك ميسورة التكلفة. لكن يجب أن يكون جزءًا من نهج أوسع.

يشعر أصحاب المنازل والمستأجرون بالقلق من دفع فواتير الطاقة الخاصة بهم. لأن المعدلات عند مستويات قياسية، ومدفوعة بقوى جيوسياسية خارجة عن سيطرتنا، ولكنها تضرب محافظنا هنا في المنزل.

هذا الشتاء، سوف نواجه أسعار طاقة أعلى بنسبة 20 إلى 30 في المائة مقارنة بالعام الماضي. وهذا يجبر الكثير من الأسر ذات الدخل المنخفض على اتخاذ قرار: هل نحافظ على تشغيل منظم الحرارة؟ أم نضع الطعام على المائدة؟

لا ينبغي لأحد أن يتخذ هذا الاختيار. ومن غير المُجدي أن يكون لدى نيويورك بعض من أقدم المنازل في البلاد. إنها أقل عزلًا، وأصعب في التدفئة، وذات انبعاثات احباس حراري عالية.

في الواقع، تعد المباني أكبر مصدر للانبعاثات في ولايتنا، حيث تمثل ثلث إنتاجنا من غازات الاحتباس الحراري، فضلًا عن التلوث الذي يؤدي إلى تفاقم الربو ويعرض أطفالنا للخطر.

لذلك أقترح اليوم سلسلة طموحة من السياسات لعزل أسرنا الأكثر ضعفًا عن فواتير الطاقة الباهظة، وتمهيد الطريق إلى الأمام لمستقبل أكثر استدامة.

نحن نسميه برنامج "The EmPower Plus"، وسيساعد الأسر ذات الدخل المنخفض على تحديث منازلها عن طريق إضافة العزل، وترقية الأجهزة، والتحول من الوقود الأحفوري إلى أنظمة التدفئة الكهربائية النظيفة.

سيصل هذا البرنامج إلى عشرات الآلاف من الأسر في غضون عام. ستكون المنازل التي تعمل بالكهرباء مؤهلة للحصول على ضمان القدرة على تحمل تكاليف الطاقة لأول مرة في البلاد، وهو وعد بأنها لن تنفق أبدًا أكثر من 6 في المائة من دخلها على الكهرباء.

ونريد أيضًا تخفيف العبء عن سكاننا الذين يعانون من ارتفاع فواتير الكهرباء. لذلك سنقدم ما لا يقل عن 165 مليون دولار كإغاثة لأكثر من 800,000 مشترك في المرافق. نحن نعلم أن مفتاح الاستدامة طويلة الأجل - لمحافظنا وكوكبنا - هو فطام أنفسنا عن الوقود الأحفوري.

لوضعنا على هذا المسار، أقترح خطة لإنهاء بيع أي معدات تدفئة جديدة تعمل بالوقود الأحفوري بحلول عام 2030.

وأنا أدعو إلى أن تكون جميع الإنشاءات الجديدة خالية من الانبعاثات، بدءًا من عام 2025 للمباني الصغيرة و2028 للمباني الكبيرة. نحن نتخذ هذه الإجراءات لأن التغيرات المناخية لا تزال أكبر تهديد لكوكبنا ولأبنائنا وأحفادنا.

في عام 2019، وضعت هذه الهيئة التشريعية تفويضات ومواعيد نهائية صارمة للحد من الانبعاثات.

والآن، نحن ننفذ تلك الخطة. وبطبيعة الحال، يجب أن نفعل ذلك بعناية. بطريقة تعطي الأولوية للقدرة على تحمل التكاليف، وتحمي أولئك الذين يكافحون بالفعل من أجل تدبر أمورهم، وتصحح المظالم البيئية في الماضي.

مع وضع ذلك في الاعتبار، فإننا نتابع برنامج الحد من الانبعاثات (Cap-and-Invest) الرائد على المستوى الوطني للحد من انبعاثات الاحتباس الحراري، والاستثمار في اقتصاد الطاقة النظيفة، وإعطاء الأولوية للصحة والرفاهية الاقتصادية لعائلاتنا.

وسيتعين على كبار بواعث الانبعاثات شراء تصاريح لبيع الوقود الملوث. كلما كان الوقود أكثر تلوثًا - كلما زاد سعره. وسيعمل جزء "الاستثمار" من البرنامج على تسريع انتقال الطاقة النظيفة ويتضمن خصمًا عالميًا للعمل المناخي الذي سيوفر 1 مليار دولار من الإيرادات التي سنخصصها للمساعدة في تغطية فواتير الخدمات وتكاليف النقل وجهود إزالة الكربون.

والشيء الرائع في برنامج (Cap-and-Invest) هو أنه يوفر لنا المرونة، حتى نتمكن من تركيز جهودنا على أكبر العوامل المسببة للتلوث وضمان عدم سحق العائلات والمزارع والأعمال التجارية الصغيرة بالتكاليف.

بينما نساعد العائلات في تكاليف الطاقة والانتقال إلى المستقبل، نعلم أن المستقبل ملك لأطفالنا.

بصفتي الأم الأولى التي تقود هذه الولاية، أعرف بشكل مباشر تأثير نقص رعاية الأطفال بأسعار معقولة على الأسر.

لكن بصفتي حاكمة، أعرف أيضًا التأثير على اقتصاد الولاية. منذ أكثر من 35 عامًا، كنت أعمل في الكابيتول هيل مع السيناتور دانيال باتريك موينيهان.

لقد أحببت وظيفتي، لكن لم تكن هناك خيارات رعاية أطفال ميسورة التكلفة متاحة لي. لذلك اضطررت إلى تعليق مسيرتي المهنية لتربية أطفالي.

غالبًا ما تضطر الأمهات، على وجه الخصوص، إلى تقديم هذه التضحية الضخمة. لهذا السبب كنت فخورة جدًا بالإعلان عن 7 مليارات دولار على مدار أربع سنوات لرعاية الأطفال بأسعار معقولة في ميزانية العام الماضي، وعملنا معًا لإنجاز ذلك.

خفضنا التكاليف من الأموال الخاصة لمزيد من العائلات ووسعنا نطاق توفير الرعاية في المناطق التي كانت تعاني من نقص شديد. لكن الكثير من العائلات لا تصل إلى الموارد المتاحة.

أقل من 10% من العائلات المؤهلة للحصول على مساعدة رعاية الأطفال مسجلة بالفعل. هذا هو إرث نظام يصعب التنقل فيه - حسب التصميم. يجب أن يتغير ذلك.

ستعمل خطتنا على تبسيط عملية تقديم طلبات رعاية الأطفال وجعلها مركزية، وتوسيع نطاق الوصول للأسر الأكثر ضعفًا، وزيادة الأهلية للدخل، وانخفاض المدفوعات المشتركة، مع دعم مقدمي رعاية الأطفال الذين لا غنى عنهم للآباء العاملين.

الآن، إذا كنا نريد حقًا معالجة أزمة القدرة على تحمل التكاليف بشكل مباشر، فيتعين علينا أن ندرك أن العمال ذوي الأجور المنخفضة هم الأكثر تضررًا من ارتفاع التضخم.

فقد قفز متوسط التكلفة الشهرية للسلع والطاقة بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض بأكثر من 13% في غضون عامين فقط.

وهذا يدفع الأسر على الهامش إلى نقطة الانهيار. لذا، من باب الإنصاف والعدالة الاجتماعية، أقترح خطة لربط الحد الأدنى للأجور بالتضخم.

إذا ارتفعت التكاليف، فسترتفع الأجور أيضًا. مثل الولايات الأخرى التي نفذت هذه السياسة، سنضع حواجز حماية لجعل الزيادات قابلة للتنبؤ بها لأصحاب العمل، وتوفير المرونة في حالة حدوث ركود.

لكن هذا التغيير المهم سيمنح ما يقرب من 900,000 عامل من ذوي الحد الأدنى للأجور شريان حياة. من المرجح أن يكون هؤلاء من النساء، وكثير منهن أمهات عازبات، ومن المرجح أن يكونوا أشخاصًا من ذوي البشرة الملونة.

إن ضخ المزيد من الأموال في جيوبهم يساعدهم ويساعد اقتصادنا بشكل عام، حيث يعود ذلك إلى الأعمال التجارية والخدمات المحلية.

هذه المبادرات والسياسات، والاستثمارات والأساليب الجديدة، ليست سوى غيض من فيض.

ما سمعتوه مني هو أهم أولوياتي لتحسين حياة سكان نيويورك.
لكن هذه ليست قائمة شاملة بأي حال من الأحوال. في الواقع، أعلم أن العديد منكم يتطلع إلى قراءة كتابنا المكون من 275 صفحة والذي يحتوي على 147 اقتراحًا سياسيًا مدروسًا.

ولكن للتلخيص: أهدافي واضحة ومباشرة. سنجعل نيويورك أكثر أمانًا. سنجعل نيويورك ميسورة التكلفة. سنوفر المزيد من الوظائف والفرص لسكان نيويورك اليوم وفي المستقبل.

سنفتح الأبواب أمام المجتمعات والأشخاص الذين حُرموا تاريخيًا من فرص متساوية في النجاح.

بينما تواصل الولايات الأخرى التراجع عندما يتعلق الأمر بالحقوق الأساسية والرئيسة، سنحمي تلك الحقوق ونكرسها.
وسنستمر في أن نكون رائدين للأمة بكل الطرق.

إن المهمة التي تنتظرنا شاقة ولا يمكن أن تكون المخاطر أكبر من ذلك. لكنني محظوظة لأنني أعيش في منزل كان يشغله في يوم من الأيام أحد أعظم القادة والمفكرين في ولايتنا اسمه روزفلت.

قالت إليانور روزفلت ذات مرة: "أنتم الذين ستبنون عالمًا جديدًا يجب أن تمضوا قدمًا بشجاعة." سنبني عالمًا جديدًا. وسنكون شجعان.
سنفعل الأشياء الصعبة، والأشياء الضرورية، لرفع ودعم سكان نيويورك وتمهيد الطريق لهم لتحقيق حلم نيويورك.

هذا هو وعدي لشعب نيويورك، وسأعمل مع أعضاء الهيئة التشريعية للوفاء بذلك الوعد.

ليبارك الله ولاية نيويورك العظيمة، وليبارك الله أميركا. شكراً لكم.

###

تتوفر أخبار إضافية على www.governor.ny.gov
ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | press.office@exec.ny.gov | 518.474.8418